فيها الاردن سابقاً. ولم تكن المنظمة طرفاً فيها، ابتداء من قبول الاردن للقرار ٢٤٢ في شهر [تشرين الثاني] نوفمبر ١٩٦٧، الى مبادرة روجرز، الى مؤتمر جنيف وفصل القوات، الى «مشروع ريغان»: ففي جميع هذه الحالات، وغيرها، كان سبب الفشل هو انعدام المصداقية الاميركية وانحياز واشنطن الدائم الى جانب العدو الصهيوني.

سابعاً: ان ما اثير حول المنهج والمصداقية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بالادعاء بموافقتها على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ في [آب] اغسطس العام ١٩٨٥، يقتضي الاشارة الى ان قرارات القمة العربية الاستثنائية في الدار البيضاء التي انعقدت في نفس الفترة، قد اكدت على ضرورة الالتزام بقرارات قمة فاس واعتبارها اساس التحرك العربي والفلسطيني. وهذا ما يتناقض مع هذا الادعاء الذي يختلف، جذرياً، عن القرارات التي التزمنا بها جميعاً في الدار البيضاء، والتي اشارت [الى] الجهود الاردنية ـ الفلسطينية التي تمت عبر الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني الموقع في ١١/٢/١٩٨٥، وعلى اساس ان يكون هذا التحرك على ارضية قرارات قمة «فاس»، في اطار السعي لعقد مؤتمر دولي فعّال، بمشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية وبقية الدول دائمة العضوية في مجلس الامن مع الاطراف المعنية بالصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل الوصول الى حل عادل ودائم وشامل للنزاع في الشرق الاوسط وللقضية الفلسطينية.

وكان من المفروض، حسب الاتفاق، في هذه الفترة، بعد مؤتمر الدار البيضاء، ان يتم لقاء وفد اردني ـ فلسطيني مشترك مع [ريتشارد] مورفي. وتم الاتفاق مع الحكومة الاردنية على وضع برنامج متكامل يتضمن الاعتراف الاميركي بالمنظمة وبحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والضمانات السياسية الأخرى للمنظمة، ولعقد المؤتمر الدولي، في مقابل قبول المنظمة بالقرارات الدولية بما فيها ٢٤٢ و ٣٣٨؛ الا انه، وكما هو معروف للجميع، فان لقاء الوفد المشترك مع مورفي لم يتم لأن الولايات المتحدة [الاميركية] قد تراجعت عن وعودها للاردن. فكيف تطالب منظمة التحرير، وحدها، بالاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، بينما تمتنع الولايات المتحدة الاميركية عن الاعتراف، بالمقابل، بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وبتقديم كافة الضمانات السياسية للمنظمة، وهي التي كانت محور المباحثات مع الاردن حول ترتيب لقاء الوفد المشترك مع المبعوث الاميركي؟ وكيف تحمل المنظمة مسؤولية التراجع، وهي ما قبلت، ابداً، بالقرار ٢٤٢ دون اقترانه بقرارات الامم المتحدة كلها وبحق تقرير المصير، ابتداء بما اتفقت عليه مع الاردن في ١١ شباط [فبراير] وانتهاء بموقفها الراهن والثابت من هذه القضية. ان مسؤولية الفشل تقع، دون شك، على تراجع الولايات المتحدة الاميركية ومصداقية اميركا هي التي كانت، دائماً، موضع الشك.

لقد صدقت المنظمة في ما وعدت به شعبها الفلسطيني وامتها العربية، فهي لم تتراجع، ابداً، عن النضال من أجل حقوق الشعب الفلسطيني، ولم تضن بأية تضحية من اجل الاستمرار في الكفاح المسلح، وفي البحث عن كل طريق سياسي يمكن ان يوصل [الى] الحل العادل والدائم؛ وبذلك فان المعيار الحقيقي لمصداقيتها هو التزامها الثابت بحقوق شعبها والنضال من اجلها.

ثامناً: ان ما يقال في ميكانيكية الحل، بان المنظمة لا تراعي الاولويات الصحيحة او استعادة الارض، فان المتخلة تعتبر هدفها، الأولي والأخير، هو تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني. وان استعادة الارض ليست مجرد خيار تكتيكي خاضع لاولويات حسابية، وانما هو هدف وطني تتحمل منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية تحقيقه، جنباً الى جنب مع شعبها وامتها العربية، وتعمل على حشد كافة الطاقات الفلسطينية والعربية والدولية لانجازه. ولقد قدر للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ان يتحملا ارثاً كبيراً ومتراكماً كان غيرهما مسؤولاً عنه حين ضاعت الارض. ولا تألُ المنظمة جهداً في اشراك الاشقاء، والعمل معهم، لاستعادة الارض والمقدسات. واذا كان هنالك من يحتاج الى قرائن نضالية على ذلك، فان صفحات النضال الوطني الفلسطيني المكتوبة بدماء الشهداء الفلسطينيين والعرب، تؤكد الدليل الحاسم على ان الارض هي الاساس. وان... [الارض وإن] ضُيّعت بأقل الاثمان، فان شعبنا